



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إعداد

قطاع الشؤون الاقتصادية

مركز المعلومات والدراسات

مارس 2019م



إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة:	3
الفصل الأول: تجربة برامج الدعم الحكومي في دول الاتحاد الأوروبي	4
الفصل الثاني: برامج الدعم الحكومي في دول أمريكا الشمالية واليابان	11
الفصل الثالث: برامج الدعم الحكومي في استراليا ونيوزيلاندة	17
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.	20
الفصل الخامس: الدعم الحكومي حسب تجارب الدول العربية	29
فيما يتعلق بالتمام أو الكتمان أو الدفعة أو المرونة أو الملائمة أو خداتة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه	35
خلاصة التجارب الدولية	35
التوصيات	38
المراجع	39

مقدمة

يعتبر الدعم المالي الذي يقدم للشركات من الموضوعات المهمة في أدبيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية تشكل حجر الزاوية في مجال الدعم الحكومي الموجه لدعم بعض القطاعات الاقتصادية والذي ما يزال محط اهتمام المتخصصين في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فكل دولة تقوم بإخطار منظمة التجارة العالمية ببرامج الدعم التي تقدمها تلبية لمتطلب الشفافية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وكل الدول التي تقوم بإخطار المنظمة الدولية ببرامج الدعم لديها تعتبر أن هذه البرامج لا تتعارض مع اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية والتي سمحت في تقديم برامج دعم مالية غير مخصصة وغير مرتبطة بالتصدير. فقد سمحت الاتفاقية بتقديم دعم مالي غير مخصص للصناعة.

وفي هذا السياق، جاءت فكرة إعداد دراسة لتناول برامج الدعم المالي المقدمة حسب تجارب الدول الأعضاء أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات بمنظمة التجارة. تحت عنوان "برامج الدعم الحكومي في إطار منظمة التجارة العالمية (تجارب دولية)" وذلك المتاح من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية من المختصين والجهات المعنية بهذا الشأن. وتعد غرفة الشرقية أمثلة على المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، بهذا الشأن. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، بحيث يتناول **الفصل الأول** منها المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة الشمالية واليابان. وفي **الفصل الثالث** يتم البحث في تجربي استراليا ونيوزيلاندة في مجال الدعم الحكومي. فيما نقوم في **الفصل الرابع** باستعراض تجارب عدد من الدول النامية في مجال الدعم الحكومي. وفي **الفصل الخامس** يتم تناول الدعم الحكومي حسب تجارب الدول العربية. وفي الجزء الأخير من الدراسة يتم تقديم خلاصة التجارب الدولية في مجال الدعم الحكومي والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة بهذا الشأن.

الفصل الأول

برامج الدعم الحكومي في دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾

أولاً: تجربة رومانيا

البرنامج الأول

- اسم البرنامج برنامج متعدد السنوات لأجل إعداد الحاضنات التكنولوجية والتجارية والتنمية
- هدف البرنامج : الهدف الرئيسي للبرنامج الوطني المتعدد السنوات للفترة 2002-2012 لإنشاء وتطوير الحاضنات التكنولوجية والتجارية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رومانيا ، من خلال إنشاء حاضنات أعمال جديدة ، وكذلك تطوير حاضنات الأعمال القائمة وإنشاء شبكة من حاضنات الأعمال في رومانيا.

إخلاء مسؤولية - الأسس القانونية :

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، وقد أعدت هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والمحاسبية وغيره من الاستشارات المهنية في الاعتبار عند استخدام المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقتصر على القرارات أو التوصيات أو ضمانات من أي نوع كان. يجب أن يكون الشكل موضحاً أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للمعرفة. الأمر رقم 2014/473 بشأن الموافقة على الإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج تطوير وتحديث الأنشطة التجارية فيما يتعلق بمنتجات وخدمات السوق ، وكذلك برنامج تنمية مهارات تنظيم المشاريع بين الشباب وتسهيل الحصول على التمويل (ستارت) وهو برنامج لتنمية ثقافة تنظيم المشاريع بين النساء المديرات في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك البرنامج الوطني المتعدد السنوات لدعم الحرف اليدوية والبرنامج الوطني المتعدد السنوات لإنشاء وتطوير الحاضنات التكنولوجية والتجارية.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: برنامج لتطوير وتحديث الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات السوقية.
- هدف البرنامج : دعم المنتجين للتعامل مع تسويق السلع والخدمات.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/EU/Add.23, 20 March 2018

- الأسس القانونية : القانون رقم 2004/346 بشأن رعاية إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويرها (عدد الموظفين أقل من 250 موظف ومعدل دوران سنوي صافٍ يقل عن 50 مليون يورو ، أو ما يعادلها بالعملة الرومانية ، أو يملكون أصولاً مجموعها لا تتجاوز 43 مليون يورو أو ما يعادلها بالعملة الرومانية).

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : البرنامج الوطني متعدد السنوات لدعم الفنون الشعبية والحرف اليدوية
- هدف البرنامج :

- دعم الحرف اليدوية والفن الشعبي
- تعزيز الحرفية والأشخاص الطبيعيين والجمعيات التجارية والجمعيات التعاونية في المناطق الريفية أو الحضرية .

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من طرف خبراء من مركز المعلومات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية في غرفة الشرقية ، بما في ذلك المنتجات الفنية الشعبية ، لبيانات المتاحة من الجهات المختصة لهذه المنتجات في الأسواق الوطنية والدولية. راسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني. فيما يتعلق بالتمويل القانوني للبرنامج : القرار رقم 64 بتاريخ 2012/7/3م من رئيس وكالة تنفيذ المشاريع والبرامج والمعلومات المضمنة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشأن الموافقة على البرنامج الوطني المتعدد السنوات لدعم الحرف اليدوية جراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية خبرة أو رأي من الخبراء أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج : تحفيز إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة من قبل رواد الأعمال الشباب.
- هدف البرنامج : يتوجه البرنامج إلى المشاريع الصغيرة الجديدة لرجال الأعمال الشباب ، الذين ينوون القيام بنشاط اقتصادي للمرة الأولى عن طريق شركة ذات مسؤولية محدودة.

- الأسس القانونية للبرنامج :

- قانون الطوارئ الحكومي رقم 2011/6 لتحفيز و تطوير المشاريع الصغيرة من قبل رواد الأعمال الشباب.
- الأمر النافذ رقم 2014/473 بشأن الموافقة على الإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج تطوير وتحديث الأنشطة التجارية فيما يتعلق بمنتجات وخدمات السوق ، و كذلك برنامج تنمية مهارات وتنظيم المشاريع بين الشباب وتسهيل الحصول على التمويل - ستارت ، البرنامج الوطني المتعدد السنوات

لتنمية ثقافة تنظيم المشاريع بين المدراء في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني المتعدد السنوات لدعم الفنون والحرف اليدوية والبرنامج الوطني المتعدد السنوات لإنشاء وتطوير الحاضنات التكنولوجية والتجارية.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج : حماية البيئة
- هدف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تحفيز المشروعات لتجديد موقف السيارات الوطني.
- الأسس القانونية للبرنامج : يتم الدعم بالاعتماد على نظام الاتحاد الأوروبي رقم (2013/1407) ، كما أن المستفيدين من هذا البرنامج المشروعات التي يتم اختيارها من قبل اللجنة المختصة بتنفيذ البرنامج ويكون الاختيار على أساس معايير مدرجة في الدليل البيئي.

ثانياً: تجربة سويسرا (1)

إخلاء

البرنامج الأول

أعدت
البرنامج الأول

بيانات

أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فبما يتعلق بالتمام بالتحقق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة، كما على المعلومات الواردة في الدراسة، تكون غفلة لا تقع مسؤولية الأعمال عن أجراء أو قرار يتخذ به الدراسة وحي

البرنامج : ضمانات ائتمانات الاستثمار الممنوحة بموجب القانون السابق (القانون الاتحادي الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 1995 م ، المجموعة الرسمية للقانون الاتحادي 4301/2006م. (الإعفاء الضريبي في تطبيق السياسة الإقليمية (منذ 1 يناير 2008م).

البرنامج : دعم مشاريع المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى المساعدة في تقليل الفوارق في المناطق الريفية.

- الأسس القانونية للبرنامج : القانون الاتحادي الصادر بتاريخ 6 أكتوبر 1995م، المجموعة الرسمية للقانون الاتحادي 2006/4301م. (الإدارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والتعليم والبحث EAER).

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : الضمانات المالية لخدمة المؤسسات في المناطق الجبلية والريفية
- هدف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الواقعة في المناطق الجبلية والريفية.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/CHE, 13 July 2015

- الأسس القانونية للبرنامج : يستند هذا الدعم المالي إلى القانون الاتحادي الذي يشجع الضمانات الائتمانية وعلى خدمة القروض في المناطق الجبلية والريفية بتاريخ 25 يونيو 1976م. تم تحديد هذه المناطق في الأمر الاتحادي الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2007م.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : التعويضات والدعم المالي.
- هدف البرنامج: تعويض أصحاب الغابات عن الخدمات المقدمة للجمهور.
- الأسس القانونية للبرنامج: القانون الاتحادي بشأن الغابات لعام 1991م)

البرنامج الرابع

- إخلاء مس - اسم البرنامج : شراء مشاريع الصوف والأصواف المحلية
- أعدت هذه
- هدف البرنامج: يمكن الدعم صناعة الصوف السويسرية من شراء الصوف المحلي ، وفي الوقت نفسه وينبغي المتاحه من ا -
- ضمان مساهمة المنتجين في تكاليف إنتاجهم، حيث تمكن المساهمات في مشاريع الصوف في تطوير وإدارة في أخذ المشورة
- عمليات معالجة الصوف والترويج للمنتجات الصوفية. الدراسة كام
- فيما يتعلق
- الأسس القانونية للبرنامج: القانون الاتحادي بشأن الزراعة الصادر بتاريخ 29 أبريل 1998م. المضمنة في ا -
- قرار يتخذ بناء على الدراسة او ايه حصاره او ضرر مباشر او غير مباشر او فرصه ضائعة او حصاره ارباح قد تدبها باستخدام هذه

الدراسة البرنامج الخامس

- اسم البرنامج : مكافآت لتعزيز نمو البروتين والألياف النباتية.
- هدف البرنامج: زيادة أقساط نباتات البروتين والألياف وهي إحدى التدابير لدعم الإنتاج المحلي.
- الأسس القانونية للبرنامج: القانون الاتحادي بشأن الزراعة الصادر بتاريخ 29 أبريل 1998م.

البرنامج السادس

- اسم البرنامج : مكافآت مالية لتشجيع نمو البذور الزيتية.
- هدف البرنامج: تهدف التدابير المتخذة إلى الحفاظ على الحد الأدنى من مساحة إنتاج بذور الزيتية وذلك لأسباب بيولوجية مرتبطة بالحاجة إلى تنوع محصول معين والحفاظ على الإمداد المحلي.

- الأسس القانونية للبرنامج: القانون الاتحادي بشأن الزراعة الصادر بتاريخ 29 أبريل 1998 م.

ثالثاً: تجربة ايسلندا⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : صندوق التنمية الفنية. المركز الأيسلندي للبحوث (RANNÍS) الذي يخضع لإشراف وزارة الصناعة والابتكار.
- هدف البرنامج: الهدف من صندوق تطوير التكنولوجيا هو تسهيل الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير التكنولوجي
- الأسس القانونية للبرنامج : القانون رقم 2003/3 حول الدعم العام للبحث العلمي ، وتعديلاته اللاحقة.

إخلاء مسؤولية

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : صندوق التدريب المهني. دعم التدريب المهني
- هدف البرنامج: الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو الحفاظ على المهارات المهنية وتطويرها ، في معظم الحالات للأشخاص على رأس العمل.
- الأسس القانونية للبرنامج : بند الميزانية رقم 451-02.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : توظيف المعوقين
- هدف البرنامج: الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين وضمان تمتعهم بالدعم المالي اللازم للتمتع بهذه الحقوق.
- الأسس القانونية للبرنامج : القانون رقم 1992/59 بشأن شؤون المعوقين و في الميزانية البند رقم 07-701.1.30 و 707.1.30.

البرنامج الرابع

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/SLV, 18 March 2018.

- اسم البرنامج : دعم مشاريع تطوير العمالة
- هدف البرنامج: الدعم المالي الموجه لمساعدة التنمية الاقتصادية في بعض المناطق في أيسلندا. (المشاريع الصغيرة ، وتغطي تطوير فرص العمل والتدريب والابتكار).
- الأسس القانونية للبرنامج : المادة 10 من القانون رقم 106/1999م بشأن معهد التنمية الإقليمية ، البند رقم 542-04 في الميزانية.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج : دعم التنمية الاقتصادية المحلية
- هدف البرنامج: دعم مالي لمساعدة شركات التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل المشاريع المغامرة في مجال تطوير فرص العمل والابتكار المحلي.

إخلاء مس
أعدت هذه

- الأسس القانونية للبرنامج : المادة 12 من القانون رقم 106/1999 بشأن معهد التنمية الإقليمية ، البند وينبغي أخذ المشورة رقم 542.1.10-04 في الميزانية الدراسة كام

فيما يتعلق **رابعاً: تجربة النرويج** (1) الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتبع البرنامج الأول

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- اسم البرنامج: الابتكار القائم على الخشب
- هدف البرنامج: زيادة استخدام الأخشاب من خلال البحث والتطوير والابتكار ، كمادة قابلة للتجديد مع تأثير أقل على البيئة وزيادة استخدام الخشب كبديل صديق للبيئة بالمقارنة مع مواد البناء الأخرى.
- الأسس القانونية للبرنامج : ميزانية الدولة السنوية.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: خطة الطاقة الحيوية

(1) WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/NOR , 11 December 2017.

- هدف البرنامج : الهدف من هذه الخطة تشجيع إنتاج واستخدام الطاقة الحيوية كبديل صديق للبيئة للطاقة الأحفورية.
- الأسس القانونية للبرنامج : اتفاقية الزراعة السنوية، ميزانية الدولة السنوية.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج: الدعم الموجه لقطاع النقل على مستوى الأقاليم
- هدف البرنامج : تحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً وظروف النقل الصعبة في تلك المناطق.
- الأسس القانونية للبرنامج : ميزانية الدولة السنوية. اللائحة التنفيذية بشأن المجالات المؤهلة للمعونة الاستثمارية ومعونة النقل ، واللائحة التنفيذية بشأن صناديق المساعدات الإقليمية.

البرنامج الرابع

إخلاء مسؤولية: اسم البرنامج: منحة الاستثمار الإقليمي وقروض المخاطر

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق العمل في مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة القاهرة بالتعاون مع خبراء من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي واليونسكو واليورو. هدف البرنامج : مساعدات إقليمية، خلق فرص العمل ، المساهمة في تطوير أعمال دائمة ومربحة في المناطق التي تعاني من مشاكل خاصة في التوظيف أو انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومفصلة وموثوقة. قانون رقم 130 بتاريخ 19 ديسمبر 2003. اللائحة الصادرة في مايو 2003. فيما يتعلق بالتدبير بشأن المساعدات الاستثمارية وتحديد المناطق الجغرافية المؤهلة للحصول على مساعدات إقليمية. هذه المعلومات المضمنة في هذا التقرير هي لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي استخدامها كاستشارة مالية أو استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو غيرها من الأغراض. قرار يتخذ بناء على دراسة أو أية دراسة أو تقرير مبني على خبر أو خبرة سابقة أو حالية أو غير ذلك من المعلومات والبيانات المتاحة ويحق للدراسة ويحق للدراسة.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج: خطة منح مساعدات للصحافة، منح الإنتاج للأخبار ووسائل الإعلام.
- هدف البرنامج : تحفيز التنوع في الأخبار ووسائل الإعلام التي تتميز بجودة عالية وصحافة مستقلة ، بما في ذلك وسائل الإعلام في الأسواق التي تكون أصغر من أن تكون مستدامة وبدائل لوسائل الإعلام الرائدة في الأسواق الرئيسية.
- الأسس القانونية للبرنامج : اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمساعدات لإنتاج الأخبار ووسائل الإعلام التي اعتمدها وزارة الثقافة النرويجية بتاريخ 25 مارس 2014. والتي حلت محل اللوائح السابقة الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 1996. وكان الغرض من خطة المساعدات الجديدة تسهيل انتقال الصحافة إلى النشر الرقمي.

الفصل الثاني

برامج الدعم الحكومي في دول أمريكا الشمالية واليابان

أولاً: تجربة الولايات المتحدة⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: موارد الطاقة المتجددة
- هدف البرنامج: زيادة توليد الطاقة الكهربائية من الموارد المتجددة من خلال خفض التكلفة وتحسين الأداء.

- الأسس القانونية للبرنامج: تبدأ من عام 1975 ومؤخراً قانون عام 2012م. American Energy Manufacturing Technical Corrections Act", 2012

▪ P.L. 93-409 "قانون التدفئة والتبريد بالطاقة الشمسية لعام 1974"

▪ P.L. 93-410 ، "قانون الطاقة الجيولوجية لبحوث وتطوير وتظاهرة 1974" ص. 94-163 ، "قانون

إخلاء مسؤولية الطاقة والحفاظ على القانون لعام 1975.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. وقد أعدت هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي

أخذ المشورة المالية والبيئية من الجهات المعنية. "قانون تنظيم وزارة الطاقة"، 1977، P.L. 95-91، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني. P.L. 95-590 ، "قانون أبحاث الطاقة الشمسية والتظاهرة والظاهرة لعام 1978م"

فيما يتعلق بالتمام أو الكمالات أو الدقة أو المؤنوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. وبذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة P.L. 95-618 ، "قانون ضربية الطاقة لعام 1978" الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. P.L. 95-619 ، "القانون الوطني لسياسة الحفاظ على الطاقة" (NECPA)، 1978م.

▪ P.L. 95-620 ، "قانون استخدام محطة توليد الطاقة والوقود الصناعي لعام 1978م"

▪ P.L. 100-12 ، "القانون الوطني للحفاظ على الطاقة للأجهزة لعام 1987م"

▪ P.L. 100-615 ، "قانون تحسين إدارة الطاقة الفيدرالية لعام 1988م"

▪ P.L. 101-218 ، "قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التنافسية لعام 1989"

▪ P.L. 101-549 ، "تعديلات قانون الهواء النظيف لعام 1990م"

▪ P.L. 101-575 ، "قانون حوافز إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والنفائات والطاقة الحرارية

الأرضية لعام 1990م.

▪ P.L. 110-234 ، "قانون الغذاء والحفاظ على الطاقة لعام 2008م"

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/USA , 14 March 2018.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: برامج الحفاظ على الطاقة - قطاع النقل.
- هدف البرنامج: تسريع تطوير واعتماد تقنيات النقل المستدامة من خلال خفض التكلفة وتحسين الأداء.
- الأسس القانونية للبرنامج:

- P.L. 95-91 ، "قانون تنظيم وزارة الطاقة الأمريكية" لعام 1977م.
- P.L. 102-486 ، "قانون سياسة الطاقة لعام 1992م"
- P.L. 109-58 ، "قانون سياسة الطاقة لعام 2005م"
- P.L. 110-140 ، "قانون استقلال وأمن الطاقة لعام 2007م"

البرنامج الثالث

- أعدت هذه الدراسة التي تتناول تطوير الطاقة الأحفورية من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتبني غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة وموثوقة ودقيقة بما فيها استخدام أي بيانات أو معلومات من أي نوع كان سواء بشكل فردي أو ضمني، فيما يتعلق بالبلاد كمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للفرقة P.L. 95-91 ، "قانون تنظيم وزارة الطاقة" لعام 1977م.
- P.L. 110-140 ، "قانون استقلال الطاقة والأمن لعام 2007م"

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج: برنامج ضمان قروض التكنولوجيا المبتكرة
- هدف البرنامج: لتعزيز ابتكار الطاقة في الولايات المتحدة من خلال تشجيع الاستخدام التجاري المبكر للتقنيات الجديدة أو المحسنة بشكل كبير في مشاريع الطاقة. وهذه المشاريع التي تدعمها ضمانات القروض ستساعد على زيادة مصادر الطاقة منخفضة التكلفة والنظيفة.
- الأسس القانونية للبرنامج: برنامج ضمان القروض 1703 مخول بموجب البند السابع عشر من قانون سياسة الطاقة لعام 2005.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج: برنامج قروض صناعة المركبات التكنولوجية المتقدمة (ATVM)
- هدف البرنامج: يوفر برنامج قروض ATVM قروضاً لمصنعي قطع غيار السيارات و كذلك تكاليف إعادة تجهيز أو توسيع أو إنشاء المنشآت المصنعة في الولايات المتحدة لإنتاج مركبات ذات تكنولوجيا متقدمة.
- الأسس القانونية للبرنامج: تم إنشاء برنامج قروض ATVM بموجب المادة 136 من قانون استقلال الطاقة والأمن لعام 2007 م .

ثانياً: تجربة كندا⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : برنامج ريادة الأعمال للسكان الأصليين
- هدف البرنامج: يهدف البرنامج إلى زيادة عدد الشركات التي يملكها ويسيطر عليها الكنديون الأصليون من أجل تعزيز قدراتهم التنافسية من خلال توفير معلومات وتعليمات قطاع الأعمال ورجال الأعمال فيما يتعلق ببيانات المتاحة من الجها خلال دعم شبكة من المؤسسات المالية والتي تقدم قروضاً إنمائية. ويحتوي برنامج ريادة الأعمال الخاصة وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المؤسسات والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام توفير رأس المال للشركات التي لديها صعوبة في الحصول على التمويل التجاري التقليدي. على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك التي تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- تحسين الوصول إلى فرص الأعمال التجارية لشركات السكان الكنديين الأصليين. وإطلاعهم على مزايا توظيف السكان الكنديين الأصليين .
- الأسس القانونية للبرنامج: تم تقديم الدعم المالي تحت السلطة التشريعية لإدارة شؤون الهنود الأصليين وقانون تنمية شمال كندا.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : برنامج تطوير الأعمال
- هدف البرنامج: تعزيز وتنمية ريادة الأعمال ، وزيادة معدل تكوين الأعمال الجديدة وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يتم تنفيذ المبادرات في إطار ريادة الأعمال وتنمية مهارات

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/CAN, 12 July 2017.

العمل والتجارة والسياحة والاستثمار في إطار هذا البرنامج . وتتمثل أهداف هذه المبادرات في جذب الزوار والاستثمارات إلى كندا كوسيلة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة ، واعتماد تكنولوجيات جديدة ، وتطوير مهارات جديدة ، وتعزيز التعليم التجاري.

- الأسس القانونية للبرنامج: تم تقديم الدعم المالي وفق قانون ACOA

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : صندوق التصنيع المتقدم (AMF)
- هدف البرنامج: تعزيز استمرار النمو وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية المتقدم في منطقة أونتاريو من خلال دعم أنشطة التصنيع التحويلية الواسعة النطاق ، وتعزيز اعتماد التقنيات المتطورة ، وإقامة التجمعات أو سلاسل التوريد العالمية ، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والبحث في هذا الإطار.

إخلاء مسؤولية: أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من أ- الأسس القانونية للبرنامج: تم تقديم الدعم المالي وفق السلطة التشريعية للنظام الصادر رقم وينبغي أخذ المشورة 2009/1410م.

الدراسة كاملة وحيدة وليست - دعم أي قرارات أو سياسات من أي نوع . مواد بسس سرى أو ضمني ،

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج : صندوق الابتكار الأطلسي (AIF). قرار يتخذ بناءً على الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
- هدف البرنامج: زيادة القدرة على التسويق والبحث والتطوير في المنطقة.

- الأسس القانونية للبرنامج: تم تقديم الدعم المالي وفق السلطة التشريعية لقانون ACOA.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج : صندوق الابتكار للسيارات .
- هدف البرنامج: تطوير أبحاث السيارات (R & D)، وتأمين الوظائف القائمة على المعرفة، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا ودعم قضايا البيئة.
- الأسس القانونية للبرنامج: قانون مديرية الصناعة

البرنامج السادس

- اسم البرنامج: الدعم التجاري لمصايد الأسماك.

- **هدف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تمكين صناعة الأسماك في بعض مناطق كندا. وتقدم الدعم المالي كمنح للصناعة من قبل سلطة إدارة البيئة في منطقة Nunavut.
- **الأسس القانونية للبرنامج:** مديرية البيئة في منطقة Nunavut.

ثالثاً: تجربة المكسيك (1)

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: برنامج تمويل قطاع الجلود والأحذية وسلسلة إنتاجه.
- هدف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تلبية احتياجات النمو الاقتصادي لشركات المكسيك العاملة في هذا القطاع وسلسلة إنتاجه.
- الأسس القانونية للبرنامج : القانون الوطني للتمويل ، الصادر بتاريخ 26 كانون الأول / ديسمبر 1986.

البرنامج الثاني

- **اسم البرنامج:** برنامج لتطوير صناعة البرمجيات (PROSOFT).ات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعايير لدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون عرفة اشرقية مسؤولة في اي حال من الأحوال عن أي إضرار.
- **الأسس القانونية للبرنامج :** قواعد تشغيل برنامج تطوير صناعة البرمجيات (PROSOFT) للسنتين الماليتين 2013 و 2014 ، بتاريخ 27 فبراير 2013 و 20 ديسمبر 2013 ، على التوالي.

رابعاً: تجربة اليابان (2)

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : دعم صناعات بيكو والعاج.
- هدف البرنامج: تقديم دعم للصناعات التي تصنع منها السلحفاة والعاج بسبب الخسائر التي عانت منها بسبب الحظر التجاري الذي تفرضه اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المعرضة للانقراض (CITES).

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/MEX , 11 Nov 2015.

⁽²⁾ WTO, Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/IPN, 9 June 2017.

- الأسس القانونية للبرنامج: الدعم بنود الميزانية.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : دعم صناعة الجلود والسلع الجلدية.
- هدف البرنامج: مساهمة في تنمية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعات الجلود والمنتجات الجلدية
- الأسس القانونية للبرنامج: الدعم حسب بنود الميزانية.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : دعم تشجيع تصنيع المنتجات الحرفية التقليدية.

إخلاء مسئولية الهدف البرنامج: للترويج للمنتجات الحرفية التقليدية اليابانية.

أعدت هذه الدراسة من غرفة التجارة للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والبحوث، طبقاً للبيانات المتاحة من - الأسس القانونية للبرنامج: قانون الترويج للمنتجات الحرفية التقليدية وينبغي

أخذ المشرعة المالية والقانونية مضمونها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، متسرة وغرفة التجارة، أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة - البرنامج الرابع

فيما يتعلق بالتهديدات الاقتصادية أو حادثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذه - هدف البرنامج: تعزيز البنزين الحيوي بهدف منع ظاهرة الاحتباس الحراري وتنويع مصادر الطاقة. أم هذه الدراسة ويح

- الأسس القانونية للبرنامج: الدعم حسب بنود الميزانية.

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج : الدعم لبرنامج الاستجابة للانسكابات النفطية الرئيسية.
- هدف البرنامج: إعداد نظام لمواجهة كوارث تسرب النفط الكبيرة في الداخل أو الخارج.
- الأسس القانونية للبرنامج: الدعم حسب بنود الميزانية.

الفصل الثالث

برامج الدعم الحكومي في استراليا ونيوزيلاندة

أولاً: تجربة استراليا (1)

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: مكافحة الحشرات والآفات الضارة في المناطق المتأثرة بالجفاف.
- هدف البرنامج :تقدم الحكومة الأسترالية 25 مليون دولار كتمويل على مدار أربع سنوات من 2015-2019 م . يتم توفير التمويل للولايات لإدارة البرامج والمشاريع التي من شأنها تحسين إدارة معالجة موضوع الآفات الحيوانية والأعشاب الضارة في المناطق المتأثرة بالجفاف. ويتم دعم التمويل للأنشطة التي من شأنها تقليل توغلات الحشائش وتقليل الضغط الكلي للرعي.

أعدت هذه - الأسس القانونية للبرنامج : في 9 مايو 2015 تم الإعلان عن هذا الإجراء. تتم الترتيبات الرسمية لإدارة
التمويل من خلال اتفاقية مشروع بين الكومنولث والولايات ذات الصلة مع السلطة بموجب الاتفاقية وينبغي
الحكومية الدولية للعلاقات المالية. تسري اتفاقية المشروع من 1 يوليو 2015 إلى 30 يونيو 2019. **الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إنها مصادرها أي إحصائيات أو صيغ أو أي نوع من، سواء بسحب صريح أو ضمني.**
فيما يتبع البرنامج الثاني

فيما يت البرنامج الثاني

- المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة؛ أية خسائر أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تجاه هذه الدراسة أو زعماء دون إشغال مسبق.
- **اسم البرنامج:** نظام القروض التجارية الميسرة للمزارعين 2016-2017م
- **هدف البرنامج:** سمح نظام القروض التجارية الميسرة لقطاع المزارع التجارية 2016-2017م للشركات الزراعية المؤهلة بالوصول إلى نوعين من القروض - قروض الدعم المالي بشروط ميسرة والقروض الميسرة لاسترداد منتجات الألبان.

- الأسس القانونية للبرنامج : تم تسليم الدعم المالي من خلال الإقليم الشمالي والوكالات الحكومية. كما تم الاتفاق على اتفاقيات القروض واتفاقيات مستوى الخدمة ، والتي كانت تدعم تسليم المخطط في كل ولاية قضائية ، بين الكومنولث وحكومات الولايات وحكومات الإقليم الشمالي في أستراليا.

البرنامج الثالث

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/AUS, 4 May 2018.

- اسم البرنامج: برنامج حوافز الاستكشاف
- هدف البرنامج: زيادة استكشاف موارد القطاع الخاص ، مما يؤدي إلى اكتشافات جديدة في مجال المعادن والطاقة في ولاية غرب أستراليا ، وخاصة في مناطق الحقول الخضراء غير المستكشفة.
- الأسس القانونية للبرنامج : مبادرة حكومة ولاية غرب أستراليا ، التي وافقت عليها حكومة الولاية وتديرها وزارة المناجم وتنظيم الصناعة والسلامة.

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج: الدعم المالي لعمال مناجم خام الحديد
- هدف البرنامج : لمساعدة عمال مناجم خام الحديد على ضبط التكاليف والحفاظ على الإنتاج والتوظيف بعد أي انخفاض مفاجئ في سعر خام الحديد.

إخلاء مس

- الأسس القانونية للبرنامج : أي انخفاض في أسعار خام الحديد يؤدي إلى نقص الهامش الربحي لمنتجي خام الحديد. وفق البرنامج يتم تقديم الدعم المالي لخفض التكاليف من خلال وزير المناجم والبترو. وينبغي

أعدت هذه

المتاحة من ا

أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسمع غرفة الشقبة أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة

البرنامج الخامس

فيما يتعلق بالتزام أو الكمال أو الدقة أو المشقة أو الملائمة أو حيازة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات

- اسم البرنامج: برنامج الدعم المالي للمغنتيت (أكسيد الحديد الأسود). ولز تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ به

الدراسة ويح

- الأسس القانونية للبرنامج : نشير هنا أن صناعة المغنتيت هي صناعة جديدة في غرب أستراليا ، وهي ذات تكلفة عالية وتتنافس مع مشاريع الهيماتيت الكبيرة منخفضة التكلفة. هذه الصناعة هي أيضا مهمة لتطوير منطقة الغرب الأوسط من غرب أستراليا. وقد تمت الموافقة على البرنامج والمبادئ التوجيهية لمقدمي الطلبات من قبل حكومة غرب أستراليا في يوليو 2013م.

ثانياً: تجربة نيوزيلندا⁽¹⁾

- اسم البرنامج: شراكة النمو الأولية Primary Growth Partnership
- هدف البرنامج : شراكة النمو في المراحل الأولى (PGP) هي عبارة عن مبادرة شراكة بين الحكومة والصناعة (يجب أن تكون مساهمات الصناعة 60٪ على الأقل من إجمالي تمويل البرنامج) التي ستستثمر في برامج مهمة للبحث والابتكار لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي واستدامة برنامج قطاعات الغابات والغذاء في نيوزيلندا. ينصب تركيز المبادرة على زيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار المستمر في الابتكار.
- الأسس القانونية للبرنامج : وافق مجلس الوزراء النيوزيلندي على شراكة النمو الأولية في 18 مايو 2009 ، يدار البرنامج من قبل وزارة الصناعات الأولية.

بيانات
وينبغي
وارد في
ضمني ،
ملومات
جاء أو
ام هذه

إخلاء
أعدت ،
المتاحة
أخذ الم
الدراسا
فيما يت
المضمنا
قرار يت
الدراسا

¹ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/NZL , 18 September 2017.

الفصل الرابع

برامج الدعم الحكومي حسب تجارب الدول النامية

أولاً: تجربة الأوروغواي⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : اللوائح التنظيمية للشركات المصدرة للسيارات المجمعة في الأوروغواي.
- هدف البرنامج: إعادة هيكلة قطاع السيارات والمتخصص في التصدير.
- الأسس القانونية للبرنامج :

▪ اعتماد تدابير لتسهيل القرارات التجارية المتعلقة ببرامج الإنتاج والاستثمار .

إخلاء مسؤولية
أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تشتمل من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية بغية عدم التعرض للخطر. هذا الشأن
المرسوم رقم 92/316 الصادر بتاريخ 7 يوليو 1992 ، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 25 سبتمبر 1992
المرسوم رقم 94/583 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1994.
الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الحال أو الدقة أو الموثوقية أو الأداء أو حداثة المعلومات. وبذلك فإن أي استناد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خريطة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فائدة أو خسارة أو أية قيد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تحميل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
المرسوم رقم 99/60 الصادر بتاريخ 3 مارس 1999 ، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 12 مارس 1999

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : الدعم المالي الموجه لصناعة الملابس. البرنامج يعمل وفقاً لما يلي:-
- منح إعانة مالية للشركات بناءً على فاتورة الأجور المعلنة إلى بنك الضمان الاجتماعي.
- منح إعانة مالية للعاملين في الفئات المشمولة لأغراض هذا البرنامج.
- هدف البرنامج: التدابير التي تم إتخاذها لتعزيز وتطوير صناعة الملابس وفق الأهداف العامة والمحددة سلفاً.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/253/URY, 26 July 2013.

- الأسس القانونية للبرنامج : القانون رقم 18.846 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2011 ومرسوم تنفيذه رقم 12/393 الصادر بتاريخ 1 يونيو 2012.

ثانياً: تجربة تركيا⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : برنامج تشجيع الاستثمار
- هدف البرنامج: توجيه المدخرات إلى استثمارات ذات قيمة مضافة عالية ، وتعزيز الإنتاج والتوظيف ، وتشجيع الاستثمارات الكبيرة والاستراتيجية ذات المحتوى العالي من البحث والتطوير لزيادة التنافسية الدولية. كما يهدف البرنامج إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتقليل التنمية غير المتوازنة بين المناطق.

إخلاء مسؤولية

- الأسس القانونية للبرنامج :

أعدت هذه البيانات المتاح من الجهات الرسمية السعودية واليابان الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لأصحاب أي قرار. وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتزام أو اعتماد "المرسوم رقم: 3305/2012 بشأن حوافز الدولة للاستثمارات ليحل محل" المرسوم رقم: 15199/2009 بشأن حوافز الدولة للاستثمارات"، ويحدد البيان رقم 1/2012 إجراءات ومبادئ إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة في دراسة أو حذفتها دون إشعار مسبق. 3305/2012. وقد دخل حيز التنفيذ بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم 3305/2012 الصادر بتاريخ 15 يونيو 2012 ، وقد دخل حيز التنفيذ للفترة الزمنية التي تبدأ من 1 يناير 2012.

- دخل برنامج حوافز الاستثمار في تركيا حيز التنفيذ بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم 3305/2012 الصادر بتاريخ 15 يونيو 2012 ، وقد دخل حيز التنفيذ للفترة الزمنية التي تبدأ من 1 يناير 2012.

- مرسوم رقم: 3305/2009 ، الصادر 15 يونيو 2012 ، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 19.06.2012 ورقم: 28328.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج : برنامج دعم الصادرات للمنتجات الزراعية " (المرسوم رقم: 16/2016).

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/TUR, 31 August 2017.

- **هدف البرنامج:** الهدف من سياسة برنامج دعم الصادرات هذا هو تطوير إمكانيات تصدير تركيا في المنتجات الزراعية المصنعة.
- **الأسس القانونية للبرنامج :** السلطة المخولة بالدعم هي مجلس الائتمان والتنسيق ، الذي يتألف من نواب رؤساء الوزراء ووزير التنمية ووزير الاقتصاد ووزير الجمارك والتجارة ووزير المالية ورئيس البنك المركزي التركي.

ثالثاً: تجربة الصين (1)

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: سياسات الضريبة التفضيلية للاستثمارات الأجنبية التي يتم تأسيسها في المناطق الاقتصادية الخاصة (باستثناء منطقة شنغهاي بودونغ)

إخلاء مسؤولية

- **هدف البرنامج:** استيعاب الاستثمار الأجنبي وتوسيع سياسة الانفتاح وتعزيز تنمية المناطق.

البرنامج الثاني

- **اسم البرنامج :** السياسات الضريبية التفضيلية للمشاريع المشتركة للأسهم الصينية - الأجنبية العاملة في الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- هدف البرنامج: تشجيع الاستثمار الأجنبي في بناء البنية التحتية.
- الأسس القانونية للبرنامج: وزارة المالية (MOF) ، إدارة الدولة للضرائب (SAT) ، وزارة التجارة (MOFCOM).

⁽¹⁾ WTO, Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/CHN, 19 July 2018.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج : سياسات الضرائب التفضيلية في المناطق الغربية.
- هدف البرنامج: تسريع تنمية المناطق الغربية ، وتوسيع الانفتاح ، وتقليل اختلال التوازن في التنمية الاقتصادية بين المناطق المختلفة والإسراع في تنمية المناطق.
- الأسس القانونية للبرنامج : وزارة المالية ، إدارة الدولة للضرائب ، وزارة التجارة وغيرها من الجهات ذات الصلة التابعة لمجلس الدولة.

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج : سياسات الضريبة التفضيلية لمؤسسات التكنولوجيا العالية أو الجديدة.
- هدف البرنامج: تشجيع التنمية الصناعية التكنولوجية العالية والجديدة وتعزيز التقدم التكنولوجي.

إخلاء مسئولية
أعدت هذه الدراسة للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط، ولا تتحمل هذه الدراسة مسؤولية أي قرارات أو إجراءات
أخذت من الجهات المختصة والسياسات الدولية ولا تتحمل هذه الدراسة مسؤولية أي قرارات أو إجراءات
أخذت من الجهات المختصة والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في
الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني،
فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في الدراسة.

البرنامج الخامس

المضمنة في تقرير
قرار يتخذ بناء على
الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.
هدف البرنامج: تشجيع البحث وتطوير المؤسسات.

- الأسس القانونية للبرنامج : قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن ضريبة دخل الشركات (2007) ؛
اللائحة التنفيذية لقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن ضريبة دخل الشركات (2007) ؛ وزارة
الخارجية التعميم تساي شوى رقم 191 لعام 2015.

البرنامج السادس

- اسم البرنامج : سياسات الضريبة التفضيلية للمؤسسات التي تنقل التكنولوجيا
- هدف البرنامج: تشجيع نقل التكنولوجيا.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن ضريبة دخل الشركات (2007) ؛
اللائحة التنفيذية لقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن ضريبة دخل الشركات (2007) ؛ وزارة

الخارجية التعميم تساي شوى رقم 11 لعام 2011 ؛ وزارة الخارجية التعميم تساي شوى رقم 161 لعام 2015.

رابعاً: تجربة الفلبين⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: برنامج التنافسية في السوق
- هدف البرنامج : تشجيع الاستثمارات في الأنشطة التي من شأنها توفير المزيد من فرص العمل والمساهمة في تطوير الصناعة
- الأسس القانونية للبرنامج :

▪ الأمر التنفيذي رقم 226 (قانون الاستثمارات لعام 1987) ، بصيغته المعدلة.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية لإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لمصالح الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الوسيطة والملاحقات التي يستوردها مجلس الاستثمارات - الشركات المسجلة الجديدة. وينبغي أخذ الملاحظة التالية بعين الاعتبار: الخدمات المقدمة من غرفة الشرقية لا تكون الملحق الوارد في الدراسة.

البرنامج الثاني

فيما يتعلق بالبرنامج: برنامج تشجيع الاستثمارات الملائمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية حادثة أو ضرر ناتج عن استخدامها أو استخدامها لأغراض أخرى غير تلك التي صُممت لأجلها.

هدف البرنامج : تحويل المناطق المحرومة إلى مراكز إنتاجية للأعمال والمعيشة.

الأسس القانونية للبرنامج :

- قانون الجمهوري (RA) رقم 7916 (قانون المناطق الاقتصادية الخاصة لعام 1995 م) ، بصيغته المعدلة
- القانون الجمهوري (RA) رقم 7922 (قانون منطقة كاجايان الاقتصادية الخاصة لعام 1995 م)
- القانون الجمهوري (RA) رقم 7903 (قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة لمدينة زامبوانجا لعام 1995 م)

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج: صناعة النفط الأمامية

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/38/PHL , 22 November 2017

- هدف البرنامج : تحرير صناعة النفط من خلال تشجيع استثمارات جديدة / مشاركين في صناعة النفط.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون الجمهوري RA رقم 8479 (قانون تحرير صناعة النفط لعام 1998م)

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج: الطاقة المتجددة
- هدف البرنامج : تسريع استكشاف وتطوير موارد الطاقة المتجددة.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون الجمهوري RA رقم 9513 (قانون الطاقة المتجددة لعام 2008).

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج: أحذية والسلع الجلدية والدباغة
 - هدف البرنامج : دعم وتشجيع نمو وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في صناعات
- أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لمقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية والغير الرسمية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية مع مصادرها المختصة. هذا الشأن، فإن غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملاً.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون الجمهوري RA رقم 9290 ، لعام 2004 (قانون تطوير صناعة
- فيما يتعلق الأحذية والسلع الجلدية والدباغة).
- المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة.

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: دعم رواد الأعمال
- هدف البرنامج : تشجيع الاستثمارات في المنتجات / الأنشطة التي يتم الترويج لها في قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة (بما في ذلك الفنادق) والخدمات المعتمدة التي يمكن أن تسهم في نمو وتطوير الاقتصاد.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون تشجيع الاستثمار لعام 1986 .

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: الإعفاء من ضريبة الاستثمار

(1) WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N /284/MYS , 9 October 2017.

- هدف البرنامج : تشجيع الاستثمارات في المنتجات / الأنشطة التي يتم الترويج لها في قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة (بما في ذلك الفنادق) والخدمات المعتمدة التي يمكن أن تسهم في نمو وتطور الاقتصاد.
- الأسس القانونية للبرنامج : الحوافز ضريبة الاستثمار منصوص عليه في قانون تشجيع الاستثمار لعام 1986م. وزير المالية ووزير التجارة الدولية والصناعة هي السلطات المعنية بموجب هذا القانون.

سادساً: تجربة السلفادور⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج : برنامج للشركات العاملة في المناطق الحرة أو في المستودعات المعالجة الداخلية.
- هدف البرنامج: تشجيع نقل التكنولوجيا.
- أعدت هذه الدراسة من أجل المتابعة من أخذ المشورة الدراسة كاملاً فيما يتعلق المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ هذه الدراسة
- الأسس القانونية للبرنامج : يسعى البرنامج إلى تهيئة ظروف مواتية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبيئة بيئات اقتصادية كلية جذابة للمستثمرين من شأنها أن تسهم في خلق وظائف أكثر وأفضل ، ونقل التكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. (مناطق تجهيز الصادرات وقانون التسويق ضمني، وتعدلاته).
- قرار يتخذ هذه الدراسة

البرنامج الأول:

- اسم البرنامج : التعدين، القانون رقم 10.273 ، الإعفاءات الضريبية، القانون رقم 24.196- الاستثمار في المناجم، القانون رقم 24.228 - اتفاق التعدين الاتحادي، القانون رقم 24.402 - نظام سداد مدفوعات ضريبة القيمة المضافة (VAT)
- هدف البرنامج : تشجيع أنشطة التعدين من أجل المساهمة في تنمية البلاد ، وضمان الاستغلال الرشيد لموارد التعدين ، وتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصادات الإقليمية.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/155/ISL, 22 Nov 2017.

⁽²⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/343/ARG , 14 February , 2019.

- الأسس القانونية للبرنامج : المرسوم رقم 2686 / 93: نشر في الجريدة الرسمية في 3 يناير 1994.و المرسوم رقم 1089 / 03: نشر في الجريدة الرسمية في 9 مايو 2003 ، القرار العام رقم 06/2019 الصادر عن AFIP: نُشر في الجريدة الرسمية في 21 مارس 2006. - المرسوم رقم 2011/1722: تم نشره في الجريدة الرسمية في 26 أكتوبر 2011 ، القانون رقم 25.429: نشر في الجريدة الرسمية في 1 حزيران / يونيه 2001

البرنامج الثاني:

- اسم البرنامج : نشاط الغابات ، القانون رقم 25.080 - الاستثمار في الأراضي الزراعية المزروعة
- هدف البرنامج : تعزيز النشاط الحراجي في جميع أنحاء البلاد ، من أجل تعزيز الاستثمار على المدى المتوسط والطويل وتوليد العمالة.

إخلاء مسـ - الأسس القانونية للبرنامج :

أعدت هذه الدراسة قانون رقم 26.432: نشر في الجريدة الرسمية في 29 ديسمبر 2008. لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتبقي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومعدلة. قرار SAGPyA السابق رقم 2005/851: تم نشره في الجريدة الرسمية في 1 نوفمبر 2005. كل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على القرار رقم 2001/1042 الصادر عن AFIP: نشر في الجريدة الرسمية في 16 يوليو 2001. تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. قرار SAGPyA السابق رقم 2001/1051: تم نشره في الجريدة الرسمية في 24 ديسمبر 2001.

البرنامج الثالث:

- اسم البرنامج : المناطق الحرة، القانون رقم 24.331 - قانون المناطق الحرة رقم 25005
- هدف البرنامج : كما جاء في المادة 4 من القانون رقم 24.331: "يجب أن يكون الهدف من المناطق الحرة هو تشجيع التجارة ونشاط التصدير الصناعي ، مما يساعد على توسيع نطاق الاستثمار والعمالة وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف المرتبطة بالأنشطة في مثل هذه المجالات. وتعمل المناطق الحرة وفقاً لسياسة التجارة الوطنية ، وتسهم في نمو الاقتصاد وقدرته التنافسية ، وتدمج بالكامل في عملية التكامل الإقليمي.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون رقم 24.331: نشر في الجريدة الرسمية في 17 يونيو 1994 ، القانون رقم 25005: نشر في الجريدة الرسمية في 18 أغسطس 1998 م ، بصيغته المعدلة.

البرنامج الرابع

اسم البرنامج : السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، المرسوم رقم 2001/379 بشأن نظام السلع الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرسوم رقم 2001/502 نظام السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

هدف البرنامج : كما جاء في المادة 1 من المرسوم رقم 2001/379 ، صدر هذا النظام لدعم الشركات المصنعة في قطاع السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

الأسس القانونية للبرنامج : قرار ME السابق رقم 2001/8: تم نشره في الجريدة الرسمية في 27 مارس 2001. - قرار ME السابق رقم 2001/27: تم نشره في الجريدة الرسمية في 10 أبريل 2001. - المرسوم رقم 2004/594: تم نشره في الجريدة الرسمية 13 مايو 2004. - المرسوم رقم 2006/201: تم نشره في الجريدة الرسمية في 24 فبراير 2006.

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

الفصل الخامس

الدعم الحكومي حسب تجارب الدول العربية

أولاً: تجربة تونس⁽¹⁾

البرنامج الأول

- اسم البرنامج: الفوائد الممنوحة للتطوير الإقليمي، حوافز الاستثمار للأنشطة الصناعية التي تجري في مجالات التنمية الإقليمية تشمل التخفيضات الضريبية، ومنح رأس المال، والدفع من الدولة لمساهمات صاحب العمل في نظام الضمان الاجتماعي والقانوني وبعض نفقات البنية التحتية.

- هدف البرنامج: هذه الحوافز تأتي في إطار برنامج التنمية الإقليمية الشاملة التي تهدف في المقام الأول إلى

تنمية المناطق الوسطى والجنوبية من تونس، والتي لا تزال في وضع غير مواتٍ مقارنة بالمناطق الساحلية

حيث يتركز النشاط الاقتصادي بشكل كبير. و البرنامج مصمم لتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة

ومتوسطة الحجم في هذه المناطق والحد من الفوارق الإقليمية في البلد.

- الأسس القانونية للبرنامج:

القانون رقم 93-120 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 بشأن سن قانون حوافز الاستثمار

المضمنة في الدراسة بصيغته المعدلة أو المكملة بنصوص لاحقة؛ غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أخرى - قد تنشأ باستخدام هذه

القانون رقم 73-82 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1973 والمتضمن قانون المالية لسنة 1974، وإنشاء

صندوق النهوض بالصناعة واللامركزية الصناعية (FOPRODI)، بصيغته المعدلة أو المكملة

بالنصوص اللاحقة؛

المرسوم رقم 99-483 الصادر بتاريخ 1 مارس 1999 الذي يحدد المناطق الإنمائية الإقليمية،

بصيغته المعدلة أو المكملة بنصوص لاحقة؛

المرسوم رقم 94-539 الصادر بتاريخ 10 مارس 1994 الذي يحدد المنح الرأسمالية وقوائم الأنشطة

ومشاريع البنية التحتية والمرافق المجتمعية المؤهلة للحصول على حوافز التنمية الإقليمية.

المرسوم رقم 94-494 الصادر بتاريخ 28 فبراير 1994 الذي يحدد إجراءات دفع الدولة لمساهمات

أصحاب العمل في نظام الضمان الاجتماعي القانوني، بصيغته المعدلة أو المكملة بنصوص

لاحقة، وبوجه خاص المرسوم رقم 95-1729 في 25 سبتمبر 1995.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/TUN , 8 February, 2018.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: حوافز مكافحة التلوث والحماية البيئية، ويشمل حوافز الاستثمار التي تقدم للشركات لمكافحة التلوث الناجم عن أنشطتها وتشمل الأنشطة أو المؤسسات المتخصصة في جمع النفايات والتخلص منها ومعالجتها. (التخفيضات الضريبية ومنح الاستثمار والإعفاءات من الرسوم والضرائب المفروضة على السلع الرأسمالية).
- هدف البرنامج : مساعدة الشركات الصناعية على إدخال مياه صرف منفصلة. وإجراء تغييرات في عمليات التصنيع ، وتجنب الفاقد ، والحد من النفايات وإعادة تدويرها ، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي ، واستخدام التكنولوجيا النظيفة للقضاء على التلوث بما في ذلك مشاكل التلوث الصناعي ، وإنشاء وحدات معالجة سائلة وغازية للمعالجة وفقاً لمعايير التفريغ ، وإزالة السموم من النفايات ، وإدارة النفايات الصناعية.

إخلاء مسؤولية

- الأسس القانونية للبرنامج :

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات. القانون رقم 93-120 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 بشأن سن قانون حوافز الاستثمار، معدلة وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المخصصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو غيرها من حيث المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على مسؤوليته الخاصة وليس مسؤولية غرفة الشرقية. (المادة 12 و 13 بإنشاء الصندوق الوطني لإدارة الطاقة).

القانون رقم 92-122 الصادر بتاريخ 29 كانون الأول / ديسمبر 1992 المتضمن قانون المالية لميزانية 1993 وإقرار إنشاء صندوق تنظيف التلوث (FODEP) (المواد 35 إلى 37) ، بصيغته المعدلة أو المكملة بنصوص لاحقة .

- المرسوم رقم 93-120 الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 1993 الذي يحدد الإجراءات والشروط لبرنامج الدعم FODEP ، بصيغته المعدلة بموجب المرسوم رقم 2636 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2005.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج: الحوافز المقدمة للشركات في مجال البحث والتطوير تشمل التخفيضات الضريبية للمستثمرين ، والإعفاء من بعض الرسوم ، ومنح رأس المال ، والدفع الحكومي لبعض نفقات البنية التحتية وتكاليف الضمان الاجتماعي إذا تم توظيف الخريجين الشباب.
- هدف البرنامج : هذه الحوافز تندرج تحت السياسة الوطنية لتشجيع البحوث. وهي تهدف إلى تشجيع البحث والتطوير داخل الشركة ، واكتساب الخبرة التكنولوجية والتطوير التكنولوجي لتعزيز الإنتاجية وتعزيز العلاقات بين الشركات ومراكز الأبحاث.
- الأسس القانونية للبرنامج :

- القانون رقم 93-120 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 بشأن سن قانون حوافز الاستثمار ، بصيغته المعدلة أو مكملته بنصوص لاحقة .

إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة المرسوم رقم 94-536 الصادر بتاريخ 10 مارس 1994 الذي يحدد المبلغ والإجراءات المتخذة وفقا للمتاح من الجهات المتأهلة من رأس المال للاستثمار في أنشطة البحث والتطوير من قبل الشركات في القطاعات الصناعية وينبغي أخذ المشورة المالية والبيئية وغيرها من الاعتبارات في الاعتبار ، بصيغته المعدلة أو المكملته بنصوص لاحقة .

الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة ، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان ، سواء بشكل صريح أو ضمني ، فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو الأداء أو حداثة المعلومات ، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون على مسؤوليتهم القانوني. ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو أية معلومات أخرى صادرة أو غير صادرة عن غرفة الشرقية أو خاضعة لأمرها في تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- المرسوم رقم 94-1191 الصادر بتاريخ 30 مايو 1994 الذي يحدد شروط الأهلية للحصول على الضريبة والمزايا المنصوص عليها في المواد 37 و 41 و 42 و 49 من قانون حوافز الاستثمار والممنوحة لمرافق توفير الطاقة ، والبحوث في مجال إنتاج الطاقة المتجددة وإنتاجها وتسويقها ، والبحوث في الطاقة الحرارية الأرضية ، ومعدات مكافحة التلوث وجمع النفايات ومعالجتها ، ومرافق البحث والتطوير ، بصيغتها المعدلة أو المكملته بنصوص لاحقة .
- المرسوم رقم 2005-1857 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2005 الذي يحدد طرائق وإجراءات العمل تنفيذ المادة 43 مكرر (جديدة) من قانون حوافز الاستثمار.

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج: تعزيز التكنولوجيا والخبرة التكنولوجية، حوافز الاستثمار التي تبذل لتعزيز التكنولوجيا والخبرة التكنولوجية. (تأخذ شكل من أشكال الدعم المالي المباشرة المدفوعة من صندوق تنمية التنافسية الصناعية (FODEC) والدفع من جانب الدولة لتكاليف تدريب الموارد البشرية).

- هدف البرنامج: مساعدة الشركات الصناعية لتمويل شراء التكنولوجيا والخبرة التكنولوجية من أجل زيادة المحتوى المحلي وتعزيز الإنتاجية.

- الأسس القانونية للبرنامج :

- القانون رقم 93-120 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 بشأن سن قانون حوافز الاستثمار، معدل أو مكمل بنصوص لاحقة .
- قانون رقم 90-111 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1990 م المتضمن قانون المالية لميزانية عام 1991 المعدلة أو مكملة بنصوص لاحقة.
- المرسوم رقم 94-540 الصادر في 10 مارس 1994 الذي يحدد شروط وإجراءات آليات الاستفادة من مدفوعات الدولة لتكاليف تدريب الموارد البشرية فيما يتعلق بالاستثمار في التكنولوجيا ، بصيغته المعدلة أو المكملة بنصوص لاحقة .

إخلاء مسؤولية

- المرسوم رقم 99-2741 الصادر بتاريخ 6 ديسمبر 1999م الذي يحدد إجراءات تشغيل وتشغيل FODEC ، كما تم تعديلها أو استكمالها بالنصوص ذات الصلة.

أخذ المراجعين في الاعتبار أن: كلاً من تعديلات أو استكمالها بالتصويص ذات الصلة؛

البرنامج الخامس

- اسم البرنامج: الحفاظ على الطاقة، الحوافز الممنوحة للشركات التي تقوم باستثمارات توفير الطاقة. ()

المضمنة في الدرا تأخذ شكل إعفاء من الرسوم والضرائب على السلع الرأسمالية والمساعدات المالية من الوكالة الوطنية حراء أو

قرار يتخذ بناءً على الدلائل أو أثر خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه لإدارة الطاقة (ANME)).

الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- **هدف البرنامج :** هذه الحوافز تأتي في إطار البرنامج الوطني لإدارة الاستهلاك المصمم للتحضير لمرحلة ما بعد النفط عندما تعاني تونس من عجز في الطاقة. وهذه الحوافز تهدف إلى تشجيع الشركات على توفير الطاقة ، وإجراء البحوث في وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وكذلك الطاقة الحرارية الأرضية

- الأسس القانونية للبرنامج :

- القانون رقم 93-120 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 م بشأن سن قانون حوافز الاستثمار بصيغته المعدلة أو مكملة بنصوص لاحقة ؛
- القانون رقم 2005-82 الصادر بتاريخ 15 أغسطس 2005 م بشأن إنشاء نظام لإدارة الطاقة.
- القانون رقم 2005-106 الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 2005 م المتضمن قانون المالية لعام 2016 (المادتان 12 و 13 بإنشاء الصندوق الوطني لإدارة الطاقة).

- المرسوم رقم 2005-2234 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2005م بشأن تحديد معدلات ومبالغ رأس المال، (المنح المقدمة للتدابير المتخذة في إطار نظام إدارة الطاقة ومعايير وإجراءات منحها، بصيغته المعدلة بموجب المرسوم رقم 2009-362 الصادر بتاريخ 9 شباط / فبراير 2009).
- المرسوم رقم 94-1191 الصادر بتاريخ 30 مايو 1994م الذي يحدد شروط الأهلية للحصول على المزايا الضريبية المنصوص عليها في المواد 37 و 41 و 42 و 49 من قانون حوافز الاستثمار والممنوحة لمرافق توفير الطاقة، والبحوث في مجال إنتاج الطاقة المتجددة وإنتاجها وتسويقها، وكذلك البحوث في الطاقة الحرارية الأرضية، ومعدات مكافحة التلوث وجمع النفايات ومعالجتها، ومرافق البحث والتطوير.

ثانياً: تجربة المغرب⁽¹⁾

البرنامج الأول

إخلاء مسؤولية - اسم البرنامج: القانون الإطار رقم 85-18 بشأن الاستثمار

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية الحكومية والجهات الخارجية، وتعد هذه الدراسة موسوعة من مركز الشرق الأوسط للدراسات والبحوث، وينبغي أخذ المشورة المالية القطاعية، والتدابير المنصوص عليها هي تخفيضات على الضرائب المتعلقة بالمعاملات التي تنطوي على واردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. الإخلاء لا يتعدى أي إشارات أو بيانات أو توصيات أو غيرها من المعلومات التي قد تكون متضمنة في الدراسة فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات والتنمية الإقليمية. المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناء على الدراسة أو غير ذلك. القانون الإطار رقم 85-18 بشأن إنشاء ميثاق الاستثمار الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1995م. هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

البرنامج الثاني

- اسم البرنامج: برنامج الدعم لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- هدف البرنامج: يقدم صندوق الحسن الثاني مساعدات مالية لأي مشروع يساهم في تعزيز الاستثمار والتوظيف
- الأسس القانونية للبرنامج: القانون الإطار رقم 85-18 بشأن إنشاء ميثاق الاستثمار الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1995م.

⁽¹⁾ WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/MAR , 23 July 2003.

البرنامج الثالث

- اسم البرنامج: حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الشركات الصغيرة والمتوسطة).
- هدف البرنامج: الحفاظ على بيئة و تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الأسس القانونية للبرنامج : قانون رقم 53 بشأن تأسيس ميثاق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 23 يوليو 2002م.

البرنامج الرابع

- اسم البرنامج: المناطق الحرة. المخصصة للتصدير.
- هدف البرنامج : تعزيز وتشجيع التوظيف
- الأسس القانونية للبرنامج : القانون رقم 19-94 بشأن المناطق الحرة الصادر بتاريخ 26 يناير 1995م.

البرنامج الخامس

أعدت أمانة منظمة التجارة العالمية دراسة استشارية عن التأمين التجاري للمصدرين عن طريق حمايتهم من مخاطر مثل مخاطر التحويل فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة التجارية الاستثنائية المتعلقة بالتأمين الائتماني والمخاطر المتعلقة بتأمين التنمية العادلة وفي قرار يتخذ بناءً على السلوك من خلال: خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

- التأمين العادل: يضمن هذا النوع من التأمين المصدرين المشاركين في معرض خارجي أو حدث تجاري ، حيث يتم تسديد جزء من النفقات التي يتكبدها المصدرين ، لا سيما تلك المرتبطة بتأجير وتجهيز النقل ، وتأمين النقل ، وتعبئتها من المعارض ، والإعلان ، وسفر الموظفين والمعيشة. (لا يجوز أن تتجاوز قيمة السداد 50 في المائة من النفقات التي يتحملها المصدر).
- تأمين تنمية السوق: يضمن هذا التأمين للمصدر سداد المصاريف التي تحملها في تطوير منافذ جديدة إذا كانت العوائد غير كافية. (قيمة السداد 50 في المائة من النفقات التي يتحملها المصدر وأن ترتبط أنشطة المصدر في تطوير السوق بأي بلد).
- التأمين على الائتمان: يحمي هذا التأمين المصدر من مخاطر عدم السداد بسبب المخاطر السياسية أو الكوارث الطبيعية أو مخاطر الصرف أو أي مخاطر تجارية عادية أو استثنائية. (لا يجوز أن تتجاوز نسبة التغطية 90 في المائة من الدين المؤمن عليه).

خلاصة التجارب الدولية بشأن الدعم المالي الحكومي

بينت التجارب الدولية أنه يتم إصدار قرار وزاري لتنظيم قيمة الدعم أو الإعانة والتي تكون ضمن برنامج محدد من الناحية الزمنية ليتوافق مع بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالدعم والإجراءات التعويضية. وتقوم الدولة العضو في المنظمة بإشعار منظمة التجارة العالمية ببرنامج الدعم المقدم للمنشآت المحلية و الفترة الزمنية لتطبيق البرنامج. والدعم المالي المقدم حسب التجارب الدولية يشمل ما يلي:-

- تخصيص دعم مالي لتطبيق المعايير البيئية للمنشآت الصناعية والخدمية والتي غالباً ما تعاني من صعوبات مالية -زيادة التكاليف- نتيجة لتطبيق المعايير البيئية المحلية. (الحفاظ على البيئة وتعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة).

- تقديم برنامج لأجل إعداد الحاضنات التكنولوجية والتجارية والتنمية

إخلاء مسـ

- تقديم برنامج لتطوير وتحديث الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات السوقية.

أعدت هذه اـ

المتاحة من الـ

- دعم مالي موجه لتشجيع الفنون الشعبية والحرف اليدوية.

أخذ المشورة -

الدراسة كاملا

- دعم مالي لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة من قبل رواد الأعمال الشباب.

فيما يتعلق بـ

المضمنة في الـ

- دعم مالي لمشاريع المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى المساعدة في تقليل الفوارق في المناطق الريفية.

قرار يتخذ بناـ

الدراسة ويحد

- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الواقعة في المناطق الجبلية والريفية.

- تقديم دعم مالي لمشاريع الصوف من أجل تطوير عمليات معالجة الصوف والترويج للمنتجات الصوفية.

- تقديم مكافآت مالية لتشجيع نمو البذور الزيتية.

- دعم مالي موجه لتطوير التكنولوجيا وتسهيل الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير التكنولوجي.

- توجيه دعم مالي لذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين وضمان تمتعهم بالدعم المالي اللازم للتمتع بهذه الحقوق.

- الدعم المالي الموجه لمساعدة التنمية الاقتصادية في بعض المناطق.

- دعم مالي لمساعدة شركات التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل المشاريع المغامرة في مجال تطوير فرص العمل والابتكار المحلي.

- تقديم دعم مالي لتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً وظروف النقل الصعبة في تلك المناطق.

- تقديم ضمانات القروض للمساعدة على زيادة مصادر الطاقة منخفضة التكلفة والنظيفة.

- إطلاق برامج دعم لقطاع معين ومن الأمثلة على ذلك:

■ قروض لصناعة المركبات التكنولوجية المتقدمة وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية

المتقدم في منطقة معينة،

■ تمويل قطاع الجلود والأحذية وسلسلة إنتاجه.

■ إخلاء مسؤولية الدعم المالي لعمال مناجم خام الحديد،

■ الدعم المالي الموجه لصناعة الملابس .

■ أخذ المشورة المالية وتصنيع المنتجات الحرفية التقليدية.

■ الدعم المالي الموجه لإعادة هيكلة قطاع السيارات والمتخصص في التصدير.

■ دعم مالي للشركات المصنعة في قطاع السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قرار يتخذ بناءً على الدراسة في الدراسة

السلكية واللاسلكية.

الدراسة ويحق للغرفة

- الدعم المالي الموجه لتعزيز وتنمية ريادة الأعمال ، وزيادة معدل تكوين الأعمال الجديدة وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نظام القروض التجارية الميسرة للمزارعين

- توجيه المدخرات إلى استثمارات ذات قيمة مضافة عالية.

- سياسات الضريبية التفضيلية للاستثمارات الأجنبية التي يتم تأسيسها في المناطق الاقتصادية الخاصة.

- سياسات الضريبية التفضيلية لمؤسسات التكنولوجيا العالية أو الجديدة، وسياسات الضريبة التفضيلية للمؤسسات التي تنقل التكنولوجيا.

- دعم مالي لتشجيع الاستثمارات في الأنشطة التي من شأنها توفير المزيد من فرص العمل والمساهمة في

بيانات
وينبغي
وأردت في
ضمني،
ملومات
جاء أو
ام هذه

تطوير الصناعة.

- دعم وتشجيع نمو وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في صناعات الأحذية والجلود والمدايح.
- تقديم حوافز الاستثمار للأنشطة الصناعية التي تجري في مجالات التنمية الإقليمية.
- الحوافز المقدمة للشركات في مجال البحث والتطوير تشمل التخفيضات الضريبية للمستثمرين ، والإعفاء من بعض الرسوم ، ومنح رأس المال ، والدفع الحكومي لبعض نفقات البنية التحتية وتكاليف الضمان الاجتماعي إذا تم توظيف الخريجين الشباب.

- تقديم دعم مالي لمساعدة الشركات الصناعية لتمويل شراء التكنولوجيا والخبرة التكنولوجية من أجل زيادة المحتوى المحلي وتعزيز الإنتاجية.

إخلاء مسـ

أعدت هذه ا

المتاحة من الـ

أخذ المشورة

الدراسة كاملـ

فيما يتعلق بـ

المضمنة في الـ

قرار يتخذ بناـ

الدراسة ويحـ

بيانات
وينبغي
وارد في
ضمني ،
ملومات
جاء أو
ام هذه

- الحوافز الممنوحة للشركات التي تقوم باستثمارات توفير الطاقة. (تأخذ شكل إعفاء من الرسوم والضرائب على السلع الرأسمالية والمساعدات المالية).
- مساعدات مالية لأي مشروع يساهم في تعزيز الاستثمار والتوظيف
- دعم الجهود التجارية للمصدرين عن طريق حمايتهم من مخاطر مثل مخاطر التحويل والمخاطر التجارية الاستثنائية المتعلقة بالتأمين الائتماني والمخاطر المتعلقة بتأمين التنمية العادلة

التوصيات

- إجراء دراسة مسحية للمصانع والشركات لقياس مدى تضررها من تطبيق المقاييس البيئية، وفقاً لنظام الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
- تقديم حوافز مالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتسهيل عليها في تطبيق المعايير البيئية أسوة بما تقوم به الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.
- إشراك ممثلين عن القطاع الخاص السعودي لتكوين رؤية شاملة حول الدعم الحكومي المطلوب لصناعات محددة.
- الاستفادة من التجارب الدولية في تقديم برامج لدعم الصناعة المحلية
- إصدار أنظمة لاستهداف قطاعات اقتصادية محددة لدعمها مالياً.

- قيام اللجان المعنية في الغرف ومجلس الغرف السعودية بدورها في حماية مصالح المنشآت الصناعية من

إخلاء مسئولية

خلال ما يلي:-

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات المتصلة مع وزارة المالية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بشأن وضع آليات وبرامج لتحفيز المنشآت الصناعية السعودية. والاستفادة من التجارب الدولية بهذا الشأن. وأخذ المشورة المالية والقانونية وغيرهما من المختصين والخبراء في هذا الشأن وتضمنت غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو أية معلومات أو بيانات أخرى. ولا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة كموارد مالية للبحوث والدراسات ونقل التكنولوجيا. أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

1-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/EU/Add.23, 20 March 2018

2- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/CHE, 13 July 2015.

3-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/SLV, 18 March 2018.

4-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/NOR , 11 December 2017.

5-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/USA , 14 March 2018.

6-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/CAN, 12 July 2017.

7-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/MEX , 11 Nov 2015.

8-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/JPN, 9 June 2017 إخلاء مسئولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحه من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار. وينبغي أخذ المشور.

9-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/AUS, 4 May 2018.

أخذ المشور. 10-WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/NZL, 18 September 2017. المواد الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة. إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان. سواء بشكل صريح أو ضمني.

11- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/253/URY, 26 July 2013.

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على المستخدم. ولا يمكن أن تكون غرفة الشرقية مسؤولة عن أي أضرار أو خسائر أو إجراءات أو قرارات يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه

12- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/TUR, 31 August 2017

13- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/315/CHN, 19 July 2018.

14- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/38/PHL , 22 November 2017

15- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N /284/MYS , 9 October 2017.

16- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/155/ISL, 22 Nov 2017.

17- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/343/ARG , 14 February , 2019.

18- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/284/TUN , 8 February , 2018.

19- WTO , Committee on Subsidies and Countervailing Measures doc. G/SCM/N/MAR , 23 July 2003